السعودية وروسيا تؤكدان التزامهما بخفض إنتاج النفط

أجرى وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، اتصالاً هاتفياً مع وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، في إطار مشاوراتهما المنتظمة حول أوضاع السوق البترولية.

وصدر بيان مشترك تضمن «لقد عملت المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا الاتحادية بشكل حثيث مع الدول الأخرى الأعضاء في أوبك+ وكذلك مع الدول المنتجة الأخرى للبترول للتوصل إلى اتفاق تاريخي، يهدف إلى تحقيق الاستقرار للسوق البترولي».

وتابع البيان «نؤكد أن بلدينا ملتزمان بشكل راسخ بتنفيذ التخفيضات المستهدفة المتفق عليها خلال العامين المقبلين، وسوف تستمران في مراقبة أوضاع السوق البترولية عن كثب، وأنهما على أتم الاستعداد لاتخاذ أي إجراءات إضافية بالمشاركة مع الدول الأعضاء في اتفاق أوبك+ والمنتجين الآخرين، إذا ما بدت ضرورة لذلك».

وعبرت السعودية وروسيا عن ثقتهما بأن الشركاء في اتفاق أوبك+ والمنتجين الآخرين سوف يحافظون على التزاماتهم، لتحقيق الأهداف المرجوة.

كانت مجموعة «أوبك+»، قد توصلت الأحد الماضي، لاتفاق يقضي بخفض إنتاج النفط بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا ابتداء من مطلع مايو المقبل.

ويأتي هذا القرار من «أوبك+» بهدف دعم أسعار النفط التي شهدت تراجعات حادة بسبب تزايد المعروض إلى جانب تراجع الطلب على نفط في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد وسيتواصل خفض الإنتاج حتى يونيو المقبل.

بقيادة السعودية والإمارات خلال مارس

إنتاج أوبك من النفط يرتفع 821 ألف برميل يومياً

ارتفع إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بمقدار 821 ألف برميل يومياً خلال مارس الماضي، مقارنة بالشهر السابق له.

وبحسب التقرير الشهري الصادر عن أوبك، فإن إنتاج الـ14 دولة الأعضاء في المنظمة، بلغ 28.612 مليون برميل يومياً في الشهر الماضي، مقابل 27.790 مليون برميل يومياً في فبراير السابق له، بنسبة ارتفاع 2.95 بالمئة.

وجاء ارتفاع إنتاج أوبك بقيادة السعودية والإمارات والتي رفعتا إنتاجهما بنحو 388 ألف و386 ألف برميل يوميا في الشهر الماضي، على التوالي.

وزادت السعودية – أكبر منتج للنفط الخام في أوبك– إلى 10.058 مليون برميل يوميا، مقارنة 9.671 ملايين برميل في فبراير الماضي.

كما زادت خمس دول أخرى إنتاجها بالشهر الماضي، مثل نيجيريا بنحو 65 ألف برميل، والكويت 170 ألف برميل، وأنغولا والجزائر بـ 15 ألف و18 ألف برميل يوميا، على التوالي.

في المقابل، خفضت 6 دول إنتاجها أبرزها فنزويلا بنحو 100 ألف برميل يوميا إلى 660 ألف برميل، مقارنة مع 760 ألف برميل بالشهر السابق له.

وتوقعت أوبك، انكماش الطلب العالمي على النفط الخام بمقدار 6.9 ملايين برميل يوميا خلال 2020، مدفوعا بتراجع الطلب بسبب تفشي فيروس كورونا.

ونفذت أغلب دول العالم إجراءات وقائية صارمة لمنع تفشي الفيروس، شملت فرض قيود على حركة التنقل الجوي والبري، وتجميد عجلة الاقتصاد في عديد القطاعات.

وقدرت المنظمة في تقريرها، أن يشهد أبريل الجاري أسوأ انكماش بمقدار 20 مليون برميل يوميا، وهو أسوأ انكماش من حيث الحجم في تاريخ الصناعة النفطية.

خلال العام الجاري

توقعات بانهيار الطلب على النفط بمعدل 6.9 مليون برميل يومياً

خفضت منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) مجددا توقعاتها للطلب العالمي على النفط هذا العام بسبب الشلل الاقتصادي العالمي الناتج عن تفشي جائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) وقالت إنه قد لا يكون الخفض الأخير.

وتوقعت المنظمة انكماش الطلب بمعدل 6ر9 مليون برميل يوميا في عام 2020 كما ينتظر حدوث انكماش في الربع الثاني من هذا العام بحوالي 12 مليون برميل في اليوم وهو أسوأ انكماش منذ ازمة المال العالمية حسبما افادت المنظمة في تقريها الشهري.

وقالت ان جائحة فيروس كورونا المستجد تسببت في صدمة عالمية غير مسبوقة من ناحية الطلب العالمي على النفط وسط وجود فائض كبير من الخام في السوق.كما توقعت المنظمة أن يواجه الاقتصاد العالمي ركودا حادا في عام 2020 بسبب التأثير القوي لوباء (كورونا) وسينخفض بنسبة 1.5 في المئة بعد النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 2.9 في المئة في العام السابق.

وأضافت المنظمة ان سعر سلة (أوبك) المرجعية انخفض خلال شهر مارس الماضي بمقدار 21.61 دولار أو 9ر38 في المئة على أساس شهري ليصل الى 33.92 دولار للبرميل وهو أدنى قيمة شهرية منذ سبتمبر 2003.

واشار التقرير الى ان سعر برنت القياسي هبط خلال ذات الفترة بمقدار 21.57 دولارا أو 39.2 في المئة على أساس شهري وبلغ 33.73 دولارا للبرميل بينما انخفض سعر غرب تكساس الامريكي بمقدار 20.09 دولارا أو 39.8 في المئة ليصل الى 30.45 دولارا للبرميل.

كما توقعت المنظمة أن ينكمش الاداء الاقتصادي الامريكي بنسبة 4.1 في المئة في 2020 بعد نمو 2.3 في المئة في 2019 وبنسبة أكبر في منطقة اليورو حيث من المتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي بنسبة 6ر0 في المئة في 2020 مقارنة مع نمو بنسبة 1.2 بالئمة في 2019.

وتابعت المنظمة في تقريرها انه وبالنظر إلى التطورات الأخيرة والشكوك الكبيرة في المستقبل تظل مخاطر تراجع الطلب على النفط كبيرة مما يشير إلى إمكانية إجراء مزيد من التعديلات خاصة في الربع الثاني من العام الحالي إذا كانت البيانات الجديدة والتطورات الأخرى تتطلب مراجعات.

وتوقع التقرير ان ينخفض المعروض من النفط من خارج (أوبك) بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم وهو تعديل نزولي قدره 3.26 مليون برميل في اليوم عن التوقعات السابقة.

واشارت المنظمة الى إن تأثير (كورونا) الذي تبعه الركود الاقتصادي العالمي وصدمة الطلب على النفط سيؤدي أيضا إلى اضطرابات في المعروض من الخام.

وقالت (اوبك) في تقريرها انه بعد الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه في الاجتماعات الوزارية غير العادية لمنظمة (أوبك) والدول غير الأعضاء من المتوقع أن يصل الطلب على خام (أوبك) في عام 2020 إلى 24.5 مليون برميل في اليوم وهو ما يقل بنحو 5.4 مليون برميل في اليوم عن مستوى عام 2019 رغم أن هذه الارقام لاتزال تخضع بشدة لحالة عدم اليقين المحيطة بظروف السوق الحالية.

أميركا.. حزمة الإنقاذ ترفع العجز بـ 1.8 تريليون دولار

قال مكتب الميزانية بالكونغرس الأميركي إن حزمة الإنقاذ من تداعيات فيروس كورونا، التي صدّق عليها الكونغرس الشهر الماضي ستزيد عجز الميزانية الاتحادية نحو 1.8 تريليون دولار، على مدى العشر سنوات القادمة.

وقال المكتب، في بيان، إنه رغم إقرار مشروع القانون الخاص بالحزمة مساعدات مالية تتجاوز التريليوني دولار، فإن التكلفة من المتوقع أن تكون أقل، لأن بعض الدعم في صورة ضمانات قروض.

إلى ذلك، وجه رئيس بلدية نيويورك نداء إلى الرئيس الأميركي دونالد ترمب للإفراج عن مساعدات فيدرالية بمليارات الدولارات لمساندة العاصمة المالية الأميركية في جهودها لتخطي تبعات وباء كوفيد – 19.

وقدم الرئيس الأميركي، «إرشادات» بهدف «إعادة إطلاق» الاقتصاد الأميركي، أشار رئيس البلدية الديموقراطي، بيل دي بلازيو، إلى أن نيويورك، بؤرة الوباء الرئيسية في البلاد لن تستطيع التعافي بمفردها بعد الخسائر الفادحة في الإيرادات، بفعل توقف العجلة الاقتصادية منذ منتصف الشهر الماضي.

وقدر دي بلازيو هذه الخسائر بـ7،4 مليار دولار في هذه المرحلة، فيما تقرب الميزانية السنوية للمدينة من 89 مليار دولار.

وقال خلال المؤتمر الصحافي اليومي بشأن الوباء «من يريد إعادة الوضع إلى طبيعته على المستوى الوطني عليه الاهتمام بالأماكن التي سيتعين عليها المساعدة في إنجاز هذه العملية».

وأضاف «القوة الوحيدة القادرة على ضمان خروجنا بصورة صحيحة من هذا الوضع هي الحكومة الفيدرالية لقد حان وقت القرار».

ولفت رئيس البلدية وهو خصم سياسي لدونالد ترمب، إلى أنه تحدث الأربعاء مع الرئيس الأميركي لتشجيعه على إقناع الأكثرية الجمهورية في مجلس الشيوخ بالموافقة على خطة الإنعاش الاقتصادي المقترحة من القادة الديمقراطيين في الكونغرس، والتي من شأنها الإفراج عن مليارات الدولارات لحساب نيويورك المدينة والولاية.

وأضاف دي بلازيو «لقد أبلغته بوضوح أن مسقط رأسه بحاجة إليه. على الرئيس أن يأخذ المبادرة إذا ما أدلى بموقف سيحذو الجمهوريون في مجلس الشيوخ حذوه».

ولم يتوانَ رئيس البلدية، شأنه شأن حاكم الولاية أندرو كومو، عن انتقاد النقص في الأموال المرصودة لنيويورك في الأسابيع الماضية رغم أن هذه الولاية التي تحكمها أكثرية ديمقراطية هي في صدارة المستفيدين من خطة دعم اقتصادي أقرها الكونغرس نهاية الشهر الفائت.

وسجلت ولاية نيويورك وحدها أكثر من 210 آلاف إصابة بفيروس كورونا المستجد مع أكثر من 11 ألفا و500 وفاة، وفق الأرقام الرسمية.

انكماش قياسي لاقتصاد بريطانيا مع إغلاق الشركات

يتجه الاقتصاد البريطاني صوب انكماش قياسي، بعد أن أظهرت بيانات تراجع الإنفاق بقطاع التجزئة بأكثر من الربع، وتوقف مؤقت لتعاملات واحدة من كل أربع شركات نتيجة إجراءات العزل العام بسبب فيروس كورونا.

وأعلن اتحاد التجزئة البريطاني تراجع المبيعات بنسبة 27 بالمئة على أساس سنوي في الأسبوعين المنتهيين في الرابع من أبريل، واللذين يشملان الفترة التالية لبدء إجراءات عزل عام في 23 مارس، والتي تضمنت إغلاق الأسواق باستثناء متاجر السوبر ماركت. وقالت الرئيسة التنفيذية للاتحاد هيلين ديكنسون «أدى إغلاق المتاجر غير الضرورية إلى خواء المتاجر الرئيسية وتراجعات في المبيعات بقيم في أواخر خانة العشرات لدرجة لا يمكن حتى أن تعوضها الزيادة في التسوق عبر الإنترنت».

وأظهر مسح منفصل من مكتب الإحصاءات الوطني أن 25 بالمئة من الشركات أغلقت مؤقتاً أو علقت التعاملات منذ العزل العام. وفي تلك الشركات التي لا تزال مفتوحة، جرى منح خُمس العاملين إجازات مؤقتة.

وحتى في حالة تخفيف إجراءات العزل العام وانتعاش النمو، يمكن أن يظل الناتج السنوي منخفضاً 13 بالمئة في 2020، وهو أكبر تراجع سنوي في أكثر من 300 عام.

بنسبة 6.8 بالمئة على أساس سنوي

كورونا يدفع الاقتصاد الصيني إلى التراجع بالربع الأول من العام

أظهرت نتائج بيانات رسمية أن الاقتصاد الصيني سجلت تراجعا كبيرا في الربع الأول من العام متأثر بتداعيات انتشار تفشي فيروس (كورونا المستجد كوفيد – 19).

وأفادت مصلحة الدولة للإحصاء إن إجمالي الناتج المحلي تراجع في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 6.8 بالمئة على أساس سنوي ليبلغ 20.65 تريليون يوان (حوالي 2.91 تريليون دولار).

وذكرت مصلحة الدولة للإحصاء أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد شهدت استقرارا عاما في الربع الأول بيد انها اعترفت بأن تفشي فيروس (كورونا المستجد) قد شكل «اختبارا شديدا».

واضافت ان نتائج البيانات كشفت عن انخفاض الناتج من قطاع الخدمات الذي يمثل ما يقرب من 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.2 في المئة بينما شهدت كل من الصناعة الأولية والصناعة الثانوية انخفاضا بنسبة 3.2 في المئة و9.6 في المئة على التوالي.

روسيا تخصص نحو 27 مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا

أعلنت الحكومة الروسية تخصيص نحو 27 مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعطى أمس الأربعاء تعليمات إلى مجلس الوزراء لتقديم خطط لتطوير القطاعات الاقتصادية المهمة.

وقال بوتين في اجتماع مع أعضاء الحكومة الروسية: «بشكل عام، بالنسبة لكل من القطاعات الأساسية الداعمة للاقتصاد، أطلب منكم العمل بسرعة وتقديم خطة عمل محددة، بما في ذلك دعم برامج استبدال الواردات في الصناعة». وذكر بوتين أن اقتصاد بلاده في وضع صعب.

5.2 مليون طلب جديد خلال أسبوع

22 مليون أميركي يطلبون إعانة بطالة بسبب كورونا

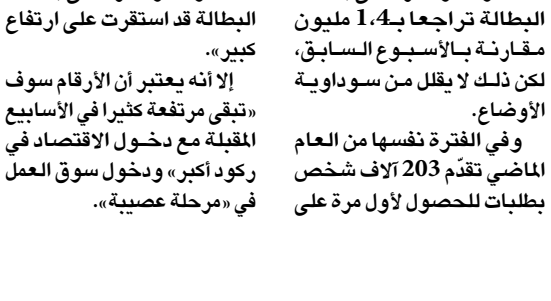

سجلت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي 5.2 مليون طلب جديد للحصول على إعانات البطالة، بحسب أرقام أعلنتها وزارة العمل الخميس وسط تفشي فيروس كورونا المستجد في هذا البلد. وتشير الأرقام حتى 11 أبريل إلى أن الاقتصاد الأول في العالم خسر 22 مليون وظيفة منذ منتصف مارس فيما أرغمت تدابير مكافحة وباء كوفيد19– العديد من الشركات والمحلات التجارية والمطاعم على إغلاق أبوابها.

وفي حين يعكس عدد الطلبات التي تم تقديمها الأسبوع الماضي للحصول لأول مرة على إعانات البطالة تراجعا بـ1،4 مليون مقارنة بالأسبوع السابق، لكن ذلك لا يقلل من سوداوية الأوضاع.

وفي الفترة نفسها من العام الماضي تقدّم 203 آلاف شخص بطلبات للحصول لأول مرة على إعانات البطالة، وفق تقرير لوزارة العمل. واعتبر التقرير أن ارتفاع نسب البطالة مردّه إلى كوفيد19–، لا سيّما بسبب التسريح المؤقت في الفنادق وقطاع الأطعمة والبيع بالتجزئة والبناء وحتى التعدين. واعتبر خبراء اقتصاديون أن هذا الأمر قد يكون مؤشرا إلى بلوغ التسريحات المؤقتة ذروتها، لكن نسب البطالة في الولايات المتحدة من المرجح أن تتضاعف في أبريل. ويقول الخبير الاقتصادي في جامعة أوكسفورد غريغوري داكو إنه «بعد تسجيلها ارتفاعا غير مسبوق، يبدو أن طلبات الحصول لأول مرة على إعانات البطالة قد استقرت على ارتفاع كبير».

إلا أنه يعتبر أن الأرقام سوف «تبقى مرتفعة كثيرا في الأسابيع المقبلة مع دخول الاقتصاد في ركود أكبر» ودخول سوق العمل في «مرحلة عصيبة».

19 مليار دولار لإنقاذ المزارعين الأميركيين

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، برنامج إغاثة حجمه 19 مليار دولار لمساعدة المزارعين على مواجهة تبعات جائحة فيروس كورونا من خلال حزمة تشمل دفع أموال بشكل مباشر وشراء المنتجات واللحوم ومنتجات أخرى على نطاق واسع.

وقال ترمب في إعلان برنامج مساعدة المزارعين إن «هؤلاء أناس رائعون وهم أميركيون عظام لم يشتكوا قط.. إنهم يفعلون فقط ما يتعين عليهم فعله». وسيتضمن البرنامج 16 مليار دولار في شكل مدفوعات مباشرة.

وكان ترمب قال في وقت سابق إنه يجب إنقاذ شركات الطيران الأميركية، وإن إدارته تستعد لكي تقدم لهم منحة حجمها 32 مليار دولار لتخفيف أثر تفشي فيروس كورونا.

وكان البيت الأبيض ومجلس الشيوخ اتفقا على خطة تحفيزية للاقتصاد بتريليوني دولار، تتضمن 130 مليار دولار لدعم المستشفيات، و150 مليار دولار لمساعدة الولايات والسلطات المحلية.

صندوق النقد: يجب تمديد المرحلة الانتقالية

استئناف مفاوضات بريكست الأسبوع الجاري

اتفق مسؤولون من بريطانيا والاتحاد الأوروبي على استئناف مفاوضات بريكست، حيث تم تحديد جلسات لمحادثات التجارة وحقوق الصيد تبدأ الأسبوع الجاري. ولم يتطرق البيان المشترك الذي أعقب مكالمة عبر الفيديو بين المفاوض الأوروبي Michel Barnier ونظيره البريطاني David Frost إلى تأجيل نهاية المرحلة الانتقالية لخروج بريطانيا إلى ما بعد موعد 31 ديسمبر.

وكانت الحكومة البريطانية قد أعربت عن تمسكها بالخروج في الموعد المحدد رغم تحديات أزمة فيروس كورونا.

من جهتها، قالت مديرة صندوق النقد الدولي إنه يجب على بريطانيا طلب تمديد الفترة الانتقالية لمرحلة ما بعد البريكست، في ظل الظروف العصيبة وحالة عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد العالمي.